

الخبار

رئيس التحرير -
الحرر المسوق،
اراهيم العيث

نائب رئيس التحرير -
بيار ابي صعب

محرر التحرير -
محمّد زبيب
حنس عليف

إيلي حنا
امه اللدري
شركه كرم

مادة عن شركة
اخيار بيروت

المكانت بيروت -
فردات - شارع دونات
سنتر كونكورد -
الطابق الثامن

تلفاكس:
01759500
01759597

ص. ب 5963/113

البريد الإلكتروني
www.al-akbar.com

صفحات التواصل

Facebook: /AlakbarNews

Twitter: @AlakbarNews

Instagram: /alakbarnews-paper

الماركسية على محك العولمة



(داره كاستيباخوس)

صعب حدّاد*

أدى انتشار مفردة «العولمة» في مختلف الخطب والسرديات، والتخلّي عن مفردات «الإمبريالية» و«الاستعمار الجديد» و«الاستعمار»، خلال العقود الأخيرة، وفي مختلف الأوساط بما فيها الاشتراكية منها، إلى تساؤلات حول ما إذا كان ذلك إيذاناً بإعلان العجز عن ممارسة الصراع الطبقي والذهاب به إلى الثورنة الاشتراكية على ما أوصت به الماركسية منذ نشأتها، لا سيما أن مفردة العولمة، واكتبتها مفردات أخرى مثل «الجمع المدني» و«الجماعات غير الحكومية»... وغيرها من المفاهيم المشوشة للرؤية الطبقة الاجتماعية على الرغم من الاستفحال المتزايد للتفاوت الاقتصادي الاجتماعي أينما كان.

العولمة في الماركسية

تثير العولمة مفارقة غريبة تتمثل في أن مصطلح العولمة صيغ حديثاً لكنه يعبر عن ظاهرة تاريخية سابقة على صياغته. وهي وإن كانت تختزّن أشكالا متعددة، اقتصادية، سياسية، وثقافية، إلا أن الشكل الذي اتخذته في تعظيها الراهن يرتبط، بوسائل الاتصال الإلكترونية التي راحت تغطي الكرة الأرضية تدريجياً منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. ففي عام 1962، صاغ الباحث الكندي مارشال ماكلوهان مفهوم «القرية الكونية» ليقول إن العالم يتحول إلى ما يشبه القرية، بفضل التقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات بناءً على ما تؤديه من تقليص للمكان واختزال للزمان، بحيث يغدو الجميع على معرفة بما يدور عند الجميع، كما هو الحال في القرية الصغيرة. وانطلاقاً مما أوجت به فكرة القرية الكونية، ظهر مصطلح العولمة وما لبثت أن تناولت التعريفات والدراسات الخاصة بمختلف جوانبها، وعلى نحو واسع.

على أننا إذا تجاوزنا مفهوم العولمة من حيث هي ظاهرة سياسية اقتصادية ومعلوماتية، وتناولنا منها الآليات التي وصلت بها إلى ما هي عليه، نجدها تجدد وكأنها، تعبر راهناً بشكل أساسي عن عولمة النظام الرأسمالي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، مع العلم أن الأنشطة الاقتصادية والمالية التي تشكل الطاقة المحركة لآليات العولمة قد بدأت منذ زمن بعيد حتى أننا يمكن أن نجد بوادرها عام 1492 عند بدء احتياح اقتصاد السوق الحرة للقارة الأميركية والحقاقها بالاقتصاد الأوروبي منذ ذلك التاريخ وحتى ما قبله نحو ما يمكن أن نصفه بالعولمة. ثم إن ماركس وانغلز كانا منذ «بيان الحزب الشيوعي» الشهير والصادر في عام 1848، قد أوصحا على أفضل وجه البات العولمة التي كانت تديرها البورجوازية الصناعية الجديدة في حينه. وهي البات ما زالت مستمرة إنما إدارات أخرى كان من أهمها مؤخر المعلوماتية وتكنولوجيا التواصل الإلكتروني. وما جاء بخصوص العولمة في البيان المذكور نورد ما يلي: «...لاكتشاف أميركا والطواف البحري حول إفريقيا، أوجد للبورجوازية الناشئة مجالاً جديداً... إن سوق الهند... والصين واستعمار أميركا، والتبادل مع المستعمرات، وإزدياد وسائل التبادل والسلع عموماً، وفرت... الأسواق الجديدة... والصناعة الحديثة أوجدت السوق العالمية التي مهد لها اكتشاف أميركا والسوق العالمية. تتسع حاجة البورجوازية باستثمار إلى تصريف دائم منتوجاتها، تنسوقها إلى كل أرجاء الكرة الأرضية... البورجوازية، باستثمارها السوق العالمية طبعاً الإنتاج والاستهلاك، في جميع البلدان، يطابع كوسمبوليتيكي، وانترعت من تحت أقدام الصناعة القديمة أرضيتها القومية. فالصناعات (القديمة) دُمّرت. لتحل محلّها صناعات جديدة أصبح اعتمادها سالمة حيوية بالنسبة إلى جميع الأمم المتحضرة. صناعات لم تعد تستعمل المواد الأولية المحلية فقط، بل المواد الأولية من أقصى المناطق،

صناعات لا تُستهلك منتوجاتها في البلد نفسه فحسب، بل أيضاً في جميع أنحاء العالم. فمكان الحاجات القديمة، التي كانت المنتجات المحلية تستهها، تحل حاجات جديدة تتطلب لإشباعها منتجات من أقصى البلدان. ومحل الإكتفاء الذاتي والإقليمي والقومي والاعتزال القديم، تقوم علاقات شاملة من كل النواحي...»

من الصعب أن نجد وصفاً للعولمة أشد إقناعاً مما ورد في هذا البيان، والعولمة هنا هي حاصل ما توصلت إليه الرأسمالية في سياق تشكيل بنية مجالها الجغرافي على مدى الكرة الأرضية. ثم أن تحليل العولمة في البيان انتهى إلى رفع شعار ينضج بما

ولا التبديلات والتعديلات الذي يُدخله الرأسمال على هذا المكان أو ذاك. بتعبير آخر لم تعالج هذه النظريات فعل البعد الجغرافي بالعمق وبالتفصيل في علاقته مع التطور التاريخي للرأسمالية. غير أن ممارسة النضال الطبقي على الأرض وفي مختلف البلدان، أوصلت المعندين إلى حقيقة جغرافية اقتصادية اجتماعية وسياسية، مفادها أن المطالب والأهداف والأولويات تتباين ما بين مكان وأخر، تبعاً لنوعية العوامل الجغرافية المختلفة، وعليه فإن العناصر الجغرافية باختلافاتها بين هنا وهناك، إن لم تؤخذ بالحسبان، من شأنها أن تشكل عائقاً لا يُستهان به أمام تحقيق اتحاد المناهضين للإمبريالية. وفي هذا الأمر يردّد المفكر الماركسي ريموند وليامس، ويؤيد العديد من الماركسين لا سيما الجغرافيين منهم وفي مقدمهم ديفيد هارفي، بما معناه أنه لا بد من نظرية جديدة في الاشتراكية خاصة بمسألة المكان (بالمعنى الجغرافي عموماً والجغرافي السياسي والثقافي خصوصاً). ويضيف أن الفكرة القائلة إن البروليتاريا ليس لها لا وطن بخلاف الطبقات المالكة، ليس لها ما يسوغها. وفي هذا السياق نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما بيّنته التجارب المتعددة الجارية في إطار الاقتصاد المعولم، حيث إن انتقال المؤسسات الاقتصادية من بلد إلى آخر بهدف خفض التكاليف وزيادة الأرباح يؤلب العاملين في البلاد المرزع تركها على العاملين في البلاد المنوي الذهاب إليها، كما أن استفاد عمال اجانب للرافدة من تدنّي أجورهم، يضعهم في مواجهة سافرة مع عمال البلاد المحليين، الأمر الذي من شأنه أن يطيح بشعار «با عمال العالم اتحدوا» ويخالف ما جاء أيضاً في بيان 1848 المشار إليه سابقاً من أن «العُمل لا وطن لهم، فلا يمكن أن يُسلب منهم ما لا يملكونه... مع حرية التجارة، بين السوق العالمية... وتزول التناقضات مع الشعوب».

حاجة الماركسية إلى الجغرافيا

في الواقع إن الفكر الماركسي، كما هو معروف، قد تأسس على الأممية العابرة للمشاعر المحلية أو الوطنية، وهو بقي مريباً إزاء الانتماءات السياسية ذات البعد الجغرافي أي الوطنية أو القومية، حيث يجد فيها عائقاً أمام حركة الأممية الاشتراكية. والحال كان ماركس وانغلز ومن بعدهما لينين وستالين بحذرون من الأخذ بالأفكار الوطنية من حيث إنها تغلب الانتماء السياسي إلى المكان على حساب الانتماء إلى الطبقة الاجتماعية العابرة للامكنة أي للجغرافيا، وبالتالي تساهم في حرق النضال من أجل تحرير الإنسانية عن مسار «الأمي الصحيح» هذا وقد جاءت «الأممية الثالثة» التي أطلقت الأحزاب الشيوعية (الماركسية اللينينية) غداة انتصار الثورة البولشفية عام 1917 في روسيا، لتعترض على ما شاب أحزاب «الاشتراكية الثانية» وما وصفه لينين بالنزعة القومية أو الوطنية التي ينبغي فضحها واجتثاثها، ومنذ ذلك الوقت أي منذ نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، سعت الأحزاب الشيوعية الفتية في حينه إلى التركيز على العمل ضد حشو الأدمغة المنادي بحب الأوطان. مع العلم أن «الأممية الثالثة» بإشراف لينين لطالما شدّدت على حقوق الشعوب بأراضيها الوطنية من ضمن حق تقرير المصير، ما ينشي بإرياقات معنّية على الصعيدين النظري والمعملي في هذا المجال. وقد اضطرت الأحزاب الشيوعية في ما بعد إلى تبديد هذه الإرياقات بمقاربات جغرافية تقود إلى التركيز على التباينات بين البلدان التي تنشط فيها، وهي مقاربات تؤسس لصياغة استراتيجيات تحلّي من الشأن الوطني أو القومي بالتساوق مع الشأن الاشتراكي الأممي.

فيها مفاهيم جديدة على علاقة معنّية، بالبعد الجغرافي للأنشطة الرأسمالية، مثل «مراكز مراكمة الرأسمال العالمي»، «المركز والأطراف» و«تنمية مجالات عليها كل من لينين، عندما تناول التوسع الجغرافي لرأس المال المتفعل بالإمبريالية بما هي أعلى مراحل الرأسمالية، وروزا لوكسمبورغ التي وجدت في الإمبريالية عينها، الحل المنقذ لتراكم الرأسمال واضطراره للذهاب باتجاه أقاليم جغرافية بعيدة. وكذلك صاغ سمير أمين النظرية أسيرة معالجة التطور الزمني دون ما يكفي من معالجة الفعل المكاني في توسع الرأسمالية، بمعنى أنه لم تأخذ هذه الأفكار والنظريات بالاعتبار بما يكفي دور المكان وبالتحديد مميزات هذا المكان أو ذاك في ما يمكن أن تدخله من تبديلات وتعديلات على التطور الزمني للرأسمالية

استدامة سيطرتها على الشرائح الاجتماعية الأخرى تلجا إلى الحلول الجغرافية، ما يعني أن للبعد الجغرافي حضوراً مهماً ما ذهن محرري البيان المذكور، لكن سرعان ما يتخلّيان عنه تحليلياً وتفصيلياً لصالح مال التطور التاريخي للرأسمالية والتشكيلة الاجتماعية الطبقة التي تنتجها. والحال إن التركيز على مفهوم «المادية التاريخية» أي على التاريخ في المفهوم الماركسي في الخطاب الماركسي عموماً يوحي عن قصد أو غير قصد بإقصاء الفعل الجغرافي عن المقاربة الماركسية للرأسمالية، واستطراداً إقصاء «المادية الجغرافية» أي مفهوم الماركسية للجغرافيا.

والحال إن الممارسة السياسية واجهت وما تزال وقائع جغرافية لا يمكن تجاهلها، فالطبقات العمالية مثلاً، في الدول المتقدمة اقتصادياً تتمايز فيما بينها لجهة مصالحها وأولوياتها على مختلف الصعيد، حتى في دول الاتحاد الأوروبي القريبة من بعضها البعض. إن الطبقات العمالية في كل من فرنسا والمانيا وإيطاليا... ليست على توافق بشأن سياساتها المطلوبة، وأكثر من ذلك، ففي حين تبدي الطبقة العمالية في المانيا حذراً شديداً إزاء التشكيلات السياسية الميينية المتطرفة تذهب شرائح عمالية فرنسية وإزنة في الاتجاه المعاكس. كما تحتمد الاختلافات بين العمال في القطاعات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي... يضاف إلى ذلك التباينات الجغرافية بتناقضاتها الاقتصادية الاجتماعية، على كل المستويات في العالم بين المناطق، وداخل كل دولة على حدة، وبين الأحياء داخل كل مدينة. وبين التكتلات والإقليم... وسائر الوحدات الجغرافية على تعدد مقاييسها. على أن الإشكالية تبقى في ما يميّز نظرياً ومطبقياً التناقض بين الطبقات الاجتماعية من جهة، والتناقض بين الوحدات المكانية الاجتماعية من جهة أخرى. فإذا كان جائزاً من منطلق القول إن طبقة اجتماعية تستغل طبقة أخرى كما في المادية التاريخية، فإن القول إن وحدة مكانية اجتماعية (مدينة، قرية أو حي، تكتل إقليمي...) تستغل وحدة مكانية اجتماعية أخرى لا يحظى بالجواز المنطقي عينه الذي يحظى به القول الأول وإن أحتوى على هذا القدر أو ذاك من الصحة، إلا أنه يبقى غير قابل للتعميم المنطّح كما في حال الطبقات الاجتماعية. وللتوضيح قد نقول إن هذه المدينة تستغل تلك أو إن دولة تستغل أخرى، يمكن سحب ذلك على التكتلات الجغرافية الاقتصادية أو على عالم الشمال المتقدّم الذي يُعمنّ في استغلال عالم الجنوب المتخلف بمعنى أن هذه الوحدات الجغرافية تبدو وكأنها تترايب بين وحدات مستغلة وأخرى مستغلة كما تترايب الطبقات الاجتماعية لكن الواقع الجغرافي التنموي هو على غير ذلك لأن كل وحدة جغرافية من هذه الوحدات تحوي على تناقضات جغرافية تنمو في داخلها بحيث يمتنع تراتبها بالدقة التي تترايب بها الطبقات الاجتماعية.

ومع ذلك يرى الجغرافيون الماركسيون إن التناقضات الجغرافية التي تواكب التناقضات الاجتماعية تحوي على كمّ من العنصرية ما يتيح استكمال المادية التاريخية، بصياغة نظرية مادية تاريخية - جغرافية تبني عليها استنتاجية جديدة لمناهضة الرأسمالية المعولمة، تجمع بين الدعوة إلى الصراع الاجتماعي الطبقي، دعوة أخرى إلى صراع آخر هو الصراع الاجتماعي الجغرافي، تضطلع به الجموع التي تعاني من التناقض السلبية للأساليب التي تُدار بها تنظيم المجالات الجغرافية في النظام الرأسمالي. وهي الجموع التي عثرت عن غضبها عام 2011 عندما أقدمت على سلسلة من المظاهرات الاحتجاجية في العديد من المدن الكبرى في العالم لا سيما تلك المظاهرات التي انتهت باحتلال شارع وول ستريت في نيويورك بما يرمز إليه من كونه القلب النابض للرأسمالية العالمية.

* أستاذ جامعي من مؤلفاته كتاب «المادية الجغرافية، ضرورة استكمال المادية التاريخية في الماركسية»، دار الفارابي، بيروت 2019



عيس - البعث (ص. ب)

اليمن: سكاّن يعيشون على خط النار ولا إشارات لأيّ تغيير

حاويمي رادو*

ثمة تجاهل واضح وصارخ لأرواح المدنيين بين أطراف النزاع في اليمن، ويتضح ذلك بشكل جلي من الانتهاك العلني للقانون الإنساني الدولي، ومن الاستعمال المتكرّر لمصطلحات كـ «أضرار جانبية» بلا حرج، ومن العشوائية التي تُشنّ بها الضربات على المواقع المدنية. يبلغ عدد النازحين 3,65 ملايين شخص وهو في اطّراد، في حين أن قدرة السكان على مواجهة هذا النزوح أخذت في التناقص. إن الاستجابة الإنسانية للنزاع في اليمن غير كافية، ما يترك العاملين على تقديم هذه المساعدات عرضة للخطر وغير محميين. مع العلم بكل ما سلف ذكره، فإن من المستحيل تهدئة ٩ أفراد آخرين من المستحيل عزلتها، ثامناً كما كان من المستحيل تهدئة موظفينا ومرضاهم قبل ثلاث سنوات، فلا توجد إجابات لتقديمتها لهم.

والآن، هناك دعوات شديدة على نحو متزايد للحصول على مزيد من التمويل للاستجابة الإنسانية. وثمة حاجة للحصول على مزيد من التمويل، ولكن هذا لا يكفي. ينبغي أن تكون المنظمات الإنسانية قادرة على تقديم تلك المساعدات لأولئك الذين يحتاجون إليها من دون خطر التعرض للآذى، بدلاً من العمل في عدو أخذ في التناقص من المناطق التي تبعد أكثر

لقد كان من المستحيل، بينما كنت أتحدّث مع مريم، ألا أعوّد بذاكرتي ثلاث سنوات إلى أغسطس/ آب 2016، عندما كان زملائي ومرضاهم ضحية غارة جوية أخرى. إذ استهدفت تلك الغارة يمكن للجهات المانحة تقديمها لن قسم الطوارئ بمستشفى عيس الريفي، ما أسفر عن مقتل 19 شخصاً؛ منهم أحد موظفي «أطباء بلا حدود» وخمسة أطفال. كان هذا خامس وأخطر هجوم على مرفق خدمات طبية تدعمه المنظمة في اليمن منذ عام 2015. منذ ذلك الحين، استمرت الضربات دون تهدئة. وفي يونيو/ حزيران 2018، تعرض كذلك مركز لعلاج الكوليرا تابع للمنظمة من تملاج حديباً في عيس لهجوم. ونتيجة لذلك، اضطررنا إلى إعادة بناء المركز من الصفر وتم ترك أكثر من 1,2 مليون شخص كانوا يعتمدون على خدمات مستشفى عيس من دون سبيل للحصول على العلاج، تزامناً مع تفشي وباء الكوليرا بين السكان. إن مجرد وجود أمراض مثل الكوليرا والديفتريا، والتي كانت تقرباً غير موجودة في اليمن سابقاً، يشير إلى مدى عمق النزاع الذي يؤثر على صحة السكان المدنيين.

* رئيس بعثة «منظمة أطباء بلا حدود» في اليمن